الأحزاب السياسية وبلورة مفهوم الحكم الذاتي: مقاربة نظرية

Political Parties and the Crystallization of the Concept of Self-Government: A Theoretical Approach

Mahrat Ahlam أحلام محراث

أستاذة باحثة

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية -السويسي-

Mohammed V University -Rabat-

ملخص: يتناول المقال نظام الحكم الذاتي باعتباره خيارا سياسيا ومؤسساتيا متقدما لإدارة التعددية داخل الدولة الموحدة، وتحقيق توازن دقيق بين السلطة المركزية والوحدات الترابية. ويبرز هذا نظام الحكم الذاتي كآلية لإعادة توزيع السلطة، وتعزيز الديمقراطية المحلية، وتحقيق التنمية الترابية المستدامة، مع الحفاظ على السيادة ووحدة الدولة. كما يوضح أن هذا النظام يتجاوز البعد الإداري ليشمل أبعادا سياسية وديمقراطية مرتبطة بالمشاركة والمساءلة.

كما يعالج المقال الدور المحوري للأحزاب السياسية في بلورة التصور النظري والعملي للحكم الذاتي، من خلال صياغة الخطاب السياسي، وتأطير الرأي العام، والوساطة بين الدولة والمجتمع. غير أن فاعلية هذا الدور تظل محكومة بإكراهات قانونية ودستورية، وتحديات إيديولوجية واجتماعية وثقافية. كما يشير إلى محدودية تأثير الأحزاب في المجال الدولي مقابل احتفاظ الدولة بالاختصاصات السيادية. ويخلص المقال إلى أن نجاح الحكم الذاتي رهين بتعزيز التنسيق والتوافق السياسي، وتقوية المؤسسات المحلية، واحترام الثوابت الدستورية بما يضمن الاستقرار والتنمية ووحدة الدولة.

الكلمات المفاتيح: الحكم الذاتي، الأحزاب السياسية، الدولة الموحدة، اللامركزية، الديمقراطية المحلية، التنمية الترابية...

Abstract: The article examines the system of self-governance as an advanced political and institutional option for managing pluralism within a unitary state, aiming to achieve a delicate balance between central authority and territorial units. It highlights self-governance as a mechanism for redistributing power, strengthening local democracy, and promoting sustainable territorial development, while preserving state sovereignty and unity. The article further clarifies that this system transcends the administrative dimension to encompass political and democratic aspects related to participation and accountability.

Moreover, the article addresses the pivotal role of political parties in shaping both the theoretical and practical conception of self-governance, through

formulating political discourse, framing public opinion, and mediating between the state and society. However, the effectiveness of this role remains constrained by legal and constitutional limitations, as well as ideological, social, and cultural challenges. It also notes the limited influence of political parties in the international arena, compared to the state's retention of sovereign competencies. The article concludes that the success of self-governance depends on enhancing political coordination and consensus, strengthening local institutions, and respecting constitutional principles, thereby ensuring stability, development, and the unity of the state.

Keywords: Self-governance, Political parties, Unitary state, Decentralization, Local democracy, Territorial development…

مقدمة

في ظل التحولات العميقة التي تعرفها الدولة الحديثة، أضحى نظام الحكم الذاتي من بين أكثر الصيغ السياسية إثارة للنقاش، باعتباره آلية لتدبير التعددية وتحقيق التوازن بين المركز والجهات. ولا يقتصر هذا النظام على بعده القانوني أو الإداري، بل يتجاوز ذلك ليشمل أبعادا سياسية وديمقراطية ترتبط بإعادة توزيع السلطة وتعزيز المشاركة المحلية.

وفي هذا السياق، تبرز الأحزاب السياسية كفاعل محوري تساهم في بلورة التصورات النظرية والعملية للحكم الذاتي، من خلال صياغة الخطاب السياسي، وتأطير الرأي العام، والوساطة بين الدولة والمجتمع، إذ تشكل هذه التنظيمات قناة أساسية لترجمة المبادئ النظرية للحكم الذاتي إلى برامج وسياسات قابلة للتنفيذ، بما يضمن انسجامها مع وحدة الدولة ومتطلبات الشرعية الديمقراطية. غير أن هذا الدور يظل محكوما بإكراهات قانونية ودستورية، وبحدود اجتماعية وثقافية وإيديولوجية تؤثر في فاعليته.

وانطلاقا من ذلك، تطرح هذه المساهمة إشكالية مركزية مفادها: إلى أي حد تساهم الأحزاب السياسية في بلورة مفهوم الحكم الذاتي نظريا وسياسيا، وما حدود هذا الدور في تحقيق التوازن بين الاستقلالية المحلية ووحدة الدولة؟

تسعى هذه المقاربة إلى تفكيك أبعاد هذه الإشكالية، من خلال تحليل مفهوم الحكم الذاتي ودور الأحزاب السياسية في صياغته وتأطيره داخل النسق السياسي العام، وذلك من خلال مبحثين هما:

- المبحث الأول: الحكم الذاتي كتصور سياسي ونظري؛
- المبحث الثاني: الأحزاب السياسية وبلورة تصور للحكم الذاتي.

المبحث الأول: الحكم الذاتي كتصور سياسي ونظري

يشكل الحكم الذاتي أحد المفاهيم المركزية في الفكر السياسي والدستوري المعاصر، لما يطرحه من إشكالات مرتبطة بتدبير السلطة داخل الدولة الموحدة وتحقيق التوازن بين المركز والوحدات الترابية. ويستدعي تناول هذا المفهوم الوقوف عند أبعاده النظرية والمفاهيمية، قصد ضبط دلالاته وتمييزه عن باقي الصيغ التنظيمية القريبة منه، كما يبرز الحكم الذاتي كآلية لإعادة توزيع السلطة، من خلال نقل الصلاحيات وتوسيع المشاركة السياسية، بما يسمح بتعزيز الديمقراطية المحلية والاستقرار السياسي، مع الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها.

المطلب الأول: البعد النظري والمفاهيمي للحكم الذاتي

يعد الحكم الذاتي مفهوما مركزيا ضمن الحقل السياسي والدستوري، ويشكل جوهر النقاش حول التوازن بين السلطة المركزية وحرية الإدارة المحلية، كما يجمع بين الاستقلالية الإدارية والسيادة الوطنية، إذ يعكس قدرة الوحدات الإدارية على تدبير شؤونها ضمن الدولة الموحدة.

ويعرف "جورج فيديلGeorges Vedel " الحكم الذاتي بكونه: "نظام يسمح للوحدات المحلية بممارسة صلاحياتها ضمن اختصاصاتها، مع احتفاظ الدولة بالسلطات السيادية"[1]، حيث يتضح من هذا التعريف أن الحكم الذاتي ليس مجرد تفويض في بعده الإداري، بل هو إطار مؤسسي يوازن بين المركز والجهات، ويعزز المشاركة الديمقراطية، مع الحفاظ على وحدة الدولة.

الفقرة الأولى: الحكم الذاتي كصيغة متقدمة للامركزية

يمثل الحكم الذاتي الإطار الشرعي الذي يعكس طبيعة النظام السياسي والإداري للدولة، ويمكن من فهم دوره في توزيع السلطة بين المركز والجهات وإدارة التعددية داخل الدولة الموحدة. يمكن تحليل هذا البعد من خلال عدة محاور متكاملة:

ويشكل نظام الحكم الذاتي أداة استراتيجية لتحقيق التنمية الترابية المستدامة، إذ يمنح الجهات القدرة على تخطيط مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها بما يتوافق مع أولويات سكانها وخصائصها المحلية، حيث يبرز هذا البعد الأهمية العملية للحكم الذاتي، فهو ليس مجرد إطار سياسي أو إداري، بل وسيلة لتحقيق نتائج ملموسة على مستوى التنمية.

كما يمكن اعتباره آلية مركزية لتقليص الفوارق التنموية بين الجهات، وتعزيز العدالة الاجتماعية، عبر تمكين الجهات من تصميم سياساتها التنموية الخاصة بها، وضمن نطاقنا الوطني، تساهم مبادرة الحكم الذاتي سنة 2007 في منح الجهات، خصوصا في الأقاليم الجنوبية المعنية به، صلاحيات واسعة لتخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، والتعليم، والصحة والتنمية الاقتصادية المحلية، بما يعكس التكيف مع الاحتياجات الفعلية للسكان.

إضافة إلى أن الاستقلالية المحلية المرتبطة بالحكم الذاتي تسمح للجهات باستثمار الموارد الطبيعية والبشرية بطريقة فعالة، بما يحقق التنمية المستدامة ويعزز الاقتصاد المحلي، كون القدرة على التدبير الترابي للمشاريع التنموية يمثل جوهر الحكم الذاتي، حيث يتحول من مجرد مفهوم قانوني إلى أداة عملية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

كما يتيح نظام الحكم الذاتي ابتكار حلول محلية للتحديات التنموية، بما يتلاءم مع الخصائص الثقافية والاجتماعية لكل جهة، كون هذا التوجه يعزز القدرة على التكيف مع التغيرات المحلية وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل متوازن، ففي المغرب سيساعد هذا النهج على تحقيق نوع من العدالة الجهوية بين الجهات الشمالية والجنوبية، مع تعزيز شعور المواطنين بالانتماء والولاء للدولة.

ومع ذلك، فإن تحقيق التنمية المحلية من خلال هذا النظام يتطلب وجود مؤسسات ترابية قوية، تتوفر على قدرات إدارية متخصصة، وآليات واضحة للتنسيق مع المركز، كما أن الاستقلالية في اتخاذ القرار المالي والإداري يجب أن تكون متوازنة مع سياسات الدولة العامة لضمان التكامل بين التنمية المحلية والاستراتيجية الوطنية.

وبالتالي، يمكن القول إن نظام الحكم الذاتي يمثل أداة فعالة للتنمية الترابية، لأنه يتيح للجهات المعنية:

- تخطيط وتنفيذ برامج تنموية متوافقة مع احتياجاتها المحلية؛
- إدارة الموارد المحلية بفعالية؛

[1]- Georges Vedel : « Traité de droit constitutionnel » 6ème édition, Dalloz, 1991, p 325.

- ❖ الابتكار في السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ❖ تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الجهات؛
- ❖ دمج التعددية الثقافية والاجتماعية ضمن استراتيجيات التنمية المحلية.

كما تعتبر الاستقلالية في اتخاذ القرار الركيزة الأساسية للحكم الذاتي، إذ تعكس قدرة الجهات على تحديد أولوياتها المحلية وصياغة سياساتها التنفيذية بما يتوافق مع احتياجات السكان، ضمن إطار الدولة الموحدة. وكما أشار "جورج فيديل Georges Vedel"، فالحكم الذاتي هو نظام يسمح للوحدة المحلية بممارسة صلاحياتها ضمن اختصاصاتها، مع احتفاظ الدولة بالسلطات السيادية، وهو ما يوضح أن الاستقلالية ليست انفصالا عن الدولة، بل ممارسة فعالة للسلطة المحلية ضمن الحدود الدستورية والقانونية.

تتجلى هذه الاستقلالية عمليا من خلال قدرة الجهات على إدارة مواردها المالية والبشرية، وتحديد البرامج التنموية التي تلبي خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث يؤكد العديد من الباحثين أن الاستقلالية المالية والإدارية تعد شرطا أساسيا لنجاح الحكم الذاتي، لأنها تمنح الجهات المتمتعة بالحكم الذاتي الحرية في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية وفق أولوياتها الخاصة، دون انتظار موافقة السلطات المركزية على كل قراراتها.

علاوة على ذلك، تمثل الاستقلالية في اتخاذ القرار محورا لتعزيز الديمقراطية المحلية، إذ تتيح للمواطنين المشاركة عبر المجالس المحلية والجهوية، والمساهمة في صياغة السياسات التي تؤثر مباشرة على حياتهم اليومية، كما يشير البعض[1] إلى أن هذا النوع من الاستقلالية يعزز الديمقراطية التمثيلية، ويقوي شرعية المؤسسات المحلية.

ومع ذلك، فإن الاستقلالية ليست مطلقة، إذ تواجه الجهات تحديات مرتبطة بـ تنسيق القرارات مع السياسات الوطنية، وتداخل الصلاحيات بين المركز والجهات، فضلا عن ضرورة توفر كفاءات إدارية محلية قوية. فالعديد من الباحثين يرون أن نجاح الاستقلالية يتوقف على قدرة الجهات على إدارة مواردها وممارسة صلاحياتها ضمن إطار واضح ومتوازن مع المركز، وبالتالي، تشكل الاستقلالية في اتخاذ القرار آلية مركزية لتحويل الحكم الذاتي من مفهوم نظري إلى ممارسة عملية وفعالة، تسمح للجهات بالمبادرة في التدبير المحلي، مع الحفاظ على التوازن مع السلطات المركزية وضمان وحدة الدولة واستقرارها السياسي.

كما يعد تقاسم الصلاحيات بين المركز والجهات أحد العناصر الجوهرية للحكم الذاتي، إذ يحدد نطاق العلاقة بين السلطة المركزية والجهات المحلية ويضمن توازنا ديناميكياً بين الاستقلالية المحلية ووحدة الدولة. هذا التوزيع لا يقتصر على الجانب القانوني فحسب، بل يمتد إلى الممارسات العملية التي تنظم تنفيذ السياسات المحلية والتنسيق مع الدولة.

ووفقا ل "جورج فيديل Georges Vedel"[1]، يتمثل الهدف من توزيع الصلاحيات في تمكين الجهات من ممارسة سلطاتها ضمن اختصاصاتها، مع ضمان حماية السيادة الوطنية للدولة، هذا المفهوم يوضح أن الحكم الذاتي ليس انفصالا عن الدولة، بل إطار يسمح بتقاسم المسؤوليات بطريقة تحافظ على استقرار النظام السياسي.

[1]- Arend Lijphart: « Patterns of Democracy » Yale University Press, 1999, p 88.

وفي المغرب، لقد تجلى هذا التوزيع بوضوح في مبادرة الحكم الذاتي المقترحة سنة 2007، حيث تم منح الجهات صلاحيات محددة في مجالات التنمية الاقتصادية، والتخطيط العمراني، والتعليم والخدمات الاجتماعية، بينما احتفظ المركز بالسلطات السيادية والاستراتيجية، مثل الأمن والسياسة الخارجية. هذا التوزيع يعكس توازنا دقيقا بين تمكين الجهات من اتخاذ قرارات محلية فعالة وضمان توجيه استراتيجي متناسق من الدولة.

كما تساهم عملية توزيع الصلاحيات أيضا في تحقيق المرونة في إدارة الاختلافات المحلية، حيث أن توزيع السلطات بين المركز والجهات يخلق آلية للتهدئة السياسية وتقليل النزاعات، إذ يمكن لكل جهة أن تتحرك ضمن حدود صلاحياتها دون الخوف من تدخل المركز[2]. وفي سياقنا الوطني، ساعد هذا التوزيع على إدماج الأقاليم الجنوبية في صياغة السياسات المحلية ضمن مبادرة 2007، مع الحفاظ على التنسيق الوطني الضروري للتنمية الشاملة.

علاوة على ذلك، يساهم توزيع الصلاحيات في تعزيز المساءلة والشفافية في الأداء المحلي، إذ تصبح الجهات مسؤولة عن إدارة مواردها واتخاذ قراراتها ضمن نطاق محدد، بينما يمكن للمركز مراقبة الالتزام بالقوانين الوطنية، حيث يعزز هذا التوزيع نوعا من المساءلة الديمقراطية ويزيد ثقة المواطنين في المؤسسات، ومع ذلك، فإن هذا التوزيع لا يخلو من التحديات، إذ يمكن أن يؤدي التداخل أو الغموض في الصلاحيات إلى نزاعات بين المركز والجهات، مما يستدعي آليات واضحة لتحديد الحدود وصلاحيات كل طرف.

وبالتالي، فإن توزيع الصلاحيات بين المركز والجهات يعد آلية أساسية للحكم الذاتي، حيث يوازن بين استقلالية الجهات المحلية في اتخاذ القرار وضرورة الحفاظ على وحدة الدولة، ويشكل قاعدة لتحقيق الديمقراطية المحلية، والتنمية المستدامة والاستقرار السياسي المطلوب.

الفقرة الثانية: الديمقراطية المحلية والتكيف مع الخصوصيات

يعد تعزيز الديمقراطية المحلية أحد الأهداف الأساسية للحكم الذاتي؛ إذ يمنح الجهات المتمتعة بهذا الأخير قدرة فعالة على إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات المحلية وصياغة السياسات التي تمس حياتهم اليومية، حيث لا تقتصر هذه المشاركة على الحق في الانتخاب فقط، بل تشمل الرقابة والمساهمة في تحديد الأولويات المحلية، وتقييم السياسات والبرامج.

ويسلط أحد الباحثين[1] الضوء على أن الحكم الذاتي يعزز الديمقراطية التمثيلية والمشاركة المواطنة في المستوى المحلي، ويقوي شرعية المؤسسات أمام المواطنين، ويظهر هذا بوضوح في المجالس الجهوية والمجالس المحلية، حيث يتاح للمواطنين التعبير عن آرائهم والمشاركة في اتخاذ القرارات، مما يعزز شعورهم بالمسؤولية تجاه مجتمعهم.

---

[1]- Georges Vedel: Op ; Cité, P 326.

[2]- Michel Offerlé : « La décentralisation en Europe » Presses Universitaires de France, 2004, p 81.

[1]- Arend Lijphart: Op, Cité, P 87.

وفي سياق بلادنا، تساهم المقتضيات التي جاءت بها مبادرة الحكم الذاتي 2007، وكذا دستور 2011، في تعزيز الديمقراطية المحلية، خصوصا في الأقاليم الجنوبية، من خلال تمكين الجهات من إدارة شؤونها الخاصة ضمن إطار دستوري واضح، إذ تمكن هذه المبادرة المواطنين من مراقبة الأداء المحلي والمشاركة في صياغة المشاريع التنموية، مثل برامج البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، بما يعكس التوازن بين المشاركة الشعبية والحفاظ على وحدة الدولة.

كما ترتبط الديمقراطية المحلية بتحقيق العدالة في التمثيل وتوزيع الفرص التنموية بين الجهات المختلفة، حيث يجعل التمكين السياسي المحلي الجهات مسؤولة عن استخدام مواردها بشكل شفاف وفعال، ويعزز المساءلة أمام المواطنين، كون هذا النوع من الحكم الذاتي يسمح بإشراك السكان في صياغة السياسات واتخاذ القرارات المحلية، ما يخلق بيئة سياسية مستقرة ويقلل من الاحتجاجات أو النزاعات[1].

إضافة إلى ذلك، تعزز الديمقراطية المحلية التماسك الاجتماعي والسياسي من خلال إشراك مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية في العملية السياسية، كون مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار المحلي تساعد على إدماج التنوع الثقافي والاجتماعي في السياسات الترابية، وتعزز قبول السياسات والبرامج الحكومية.

ومع ذلك، فإن نجاح الديمقراطية المحلية يعتمد على قدرة الجهات المتمتعة بالحكم الذاتي على إدارة مواردها بفعالية، وضمان شفافية القرارات، وتوفير آليات للتواصل مع المواطنين، إذ بدون مؤسسات محلية قوية وإجراءات واضحة للمساءلة، تبقى المشاركة الرمزية دون تأثير حقيقي على صنع القرار.

وبالإضافة إلى ذلك، يمثل التكيف مع الخصوصيات المحلية أحد أهم عناصر الحكم الذاتي، إذ يمنح الجهات القدرة على صياغة سياساتها وبرامجها التنموية بما يتوافق مع الخصائص الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية لكل جهة، كون هذا التكيف لا يقتصر على الجانب الإداري فقط، بل يشمل احترام الهوية المحلية وتعزيز شعور المواطنين بالانتماء والمشاركة في عملية صنع القرار.

فوفقا لعالم الاجتماع "ماكس فيبر Max Weber "[2]، فإن المرونة في تطبيق السياسات المحلية وفق خصوصيات كل جهة تعتبر شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتقليل النزاعات الداخلي، ومن هذا المنطلق، ينظر إلى الحكم الذاتي كأداة لإدارة التعددية داخل الدولة الموحدة، بما يتيح لكل جهة أن تحافظ على خصوصيتها دون المساس بوحدة الدولة.

ففي بلادنا، لا شك أن مبادرة الحكم الذاتي 2007، ستساهم في إدماج الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية ضمن إطار الدولة الموحدة، من خلال ما سيتم تمكينه للجهات من برامج للتنمية المحلية تأخذ بعين الاعتبار البنية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بكل جهة، بما في ذلك التركيبة السكانية، والموارد الطبيعية، والعادات المحلية، مما سيسمح لهذا النهج بإنجاح المبادرة على المستوى الترابي والوطني، إذ سيشعر المواطنون بأن احتياجاتهم المحلية معترف بها ومستجابة.

[1]- Georges Vedel: Op, Cité, P 327.

[2]- Max Weber : « Économie et société » Plon, 1972, p 112.

كما يتيح هذا التكيف مع الخصوصيات المحلية تعزيز المشاركة السياسية والشرعية الديمقراطية، كون السماح للجهات بالمبادرة في تحديد برامجها التنموية وفق خصوصياتها يسهم في إشراك المجتمع المحلي وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، فهذا التكيف إذن، يشجع الجهات على ابتكار حلول محلية تلبي احتياجات السكان، بدل فرض سياسات مركزية قد تكون غير ملائمة للواقع المحلي.

ومع ذلك، فإن التكيف مع الخصوصيات الترابية يتطلب وجود مؤسسات محلية كفؤة وقادرة على التخطيط والتنفيذ، وضمن إطار قانوني واضح يرسم حدود هذا التكيف بالنسبة للوحدة الوطنية، حتى أن المرونة في السياسات المحلية يجب أن تكون محدودة بالالتزام بالقوانين الدستورية وحماية السيادة الوطنية، لضمان توازن الاستقلالية مع وحدة الدولة.

وبالتالي، يشكل هذا النوع من التكيف مع الخصوصيات المحلية عنصرا جوهريا لنظام الحكم الذاتي، إذ يسمح للجهات بـ:

- صياغة سياسات محلية متناسبة مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي؛
- تعزيز المشاركة الشعبية والشرعية الديمقراطية؛
- إدارة التعددية الثقافية والاجتماعية بشكل يضمن الاستقرار السياسي؛
- تحقيق التنمية المحلية المستدامة ضمن إطار الدولة الموحدة.

المطلب الثاني: الحكم الذاتي وإعادة توزيع السلطة

ينظر إلى نظام الحكم الذاتي باعتباره إحدى الآليات الدستورية والسياسية التي تهدف إلى إعادة توزيع السلطة داخل الدولة، بما يحقق توازنا بين المركز والوحدات المحلية دون المساس بوحدة الكيان السياسي. ويتجلى هذا الدور أساسا من خلال محورين مترابطين؛ يتمثل أولهما في نقل جزء من الصلاحيات والاختصاصات من السلطة المركزية إلى الهيئات المحلية، بما يعزز كفاءة الإدارة ويستجيب للخصوصيات المحلية، في حين يتجسد ثانيهما في توسيع دائرة المشاركة السياسية وترسيخ الاستقرار المجتمعي عبر إشراك السكان المحليين في صنع القرار.

الفقرة الأولى: نقل الصلاحيات كآلية لإعادة توزيع السلطة

يعد نقل الصلاحيات من المركز إلى المستوى المحلي أحد المفاهيم المحورية في دراسة الحكم الذاتي، إذ يرتبط ارتباطا وثيقا بتحولات الدولة من نموذج الدولة المركزية الصارمة إلى نموذج الدولة المركبة أو متعددة المستويات. ويقصد بنقل الصلاحيات، من الناحية المفاهيمية، تقاسم اختصاصات محددة كانت تمارسها السلطة المركزية إلى هيئات محلية أو إقليمية، مع تمكين هذه الأخيرة من ممارستها بصورة مستقلة نسبيا، سواء على المستوى الإداري أو التشريعي أو التنفيذي، وفق ما يحدده الدستور.

ويميز الفقه الدستوري بين تقاسم الصلاحيات والتفويض الإداري، حيث يقوم هذا الأخير على ممارسة مؤقتة ومشروطة لاختصاصات تظل ملكا للسلطة المركزية، في حين يفترض تقاسم الصلاحيات وجود أساس دستوري يكرس هذه الاختصاصات للوحدات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي بوصفها حقوقا مؤسسية لا يجوز سحبها أو تعديلها إلا وفق إجراءات ومساطر خاصة. وفي

هذا السياق، يؤكد بعض الفقهاء أن تقاسم الاختصاصات داخل الدولة لا يمس وحدة النظام القانوني، بل يعبر عن تنوع في مستويات إنتاج المنظومة القانونية داخل الإطار الدستوري الواحد[1].

ويكتسب الإطار القانوني لتقاسم الاختصاصات في نظام الحكم الذاتي أهمية خاصة، كونه يشكل الضمانة الأساسية لمنع التعارض بين السلطة المركزية والسلطات داخل مناطق الحكم الذاتي. فالدساتير التي تعتمد الحكم الذاتي غالبا ما تنص صراحة على تحديد مجالات الاختصاص الحصري للمركز، والاختصاصات المشتركة، وتلك التي تعود حصريا للوحدات المحلية، بما يحقق نوعا من الوضوح في ممارسة السلطة ويحد من النزاعات الدستورية. ويرى "موريس دوفيرجيه Maurice Duverger" أن هذا التحديد الدستوري للاختصاصات يمثل جوهر التحول من المركزية إلى تقاسم السلطة، إذ يسمح بإعادة تنظيم الدولة دون المساس بمبدأ السيادة[2].

كما يرتبط الإطار المفاهيمي لتقاسم الصلاحيات بفكرة اللامركزية السياسية، التي تتجاوز اللامركزية الإدارية من حيث منح الوحدات المحلية هامشا من القرار السياسي في قضايا تمس هويتها الثقافية أو أولوياتها التنموية. ويشير "جورج بيردو Georges burdeau" إلى أن الحكم الذاتي يقوم على "اعتراف قانوني بالتعدد داخل الوحدة"، وهو ما يجعل تقاسم الصلاحيات أداة لإدارة التنوع وليس مجرد تقنية تنظيمية[3]. وعليه، فإن تقاسم الصلاحيات في هذا الإطار لا يفهم بوصفه تنازلا من الدولة، بل باعتباره إعادة توزيع عقلانية للسلطة تهدف إلى تعزيز فعالية الحكم واستقراره.

إن ما يترتب على تقاسم الصلاحيات من السلطة المركزية إلى المستوى المحلي في إطار الحكم الذاتي هو جملة من الأبعاد الوظيفية والسياسية التي تتجاوز مجرد إعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة، لتطال بنية السلطة ذاتها وآليات ممارستها. فمن الناحية الوظيفية، يؤدي تقاسم الصلاحيات إلى إعادة توزيع الأدوار بين مستويات الحكم المختلفة، بحيث تتولى الهيئات المحلية إدارة قطاعات تمس الحياة اليومية للمواطنين، كالتخطيط الترابي/الجهوي، والتنمية الاقتصادية، والتعليم، والثقافة وغيرها، حيث يسهم هذا التحول في رفع كفاءة الأداء الحكومي من خلال مواءمة السياسات العمومية مع الخصوصيات المحلية، وتقليص البيروقراطية المركزية، وتحقيق قدر أكبر من المرونة في اتخاذ القرار.

ويشير أحد الباحثين إلى أن نقل الصلاحيات يفضي إلى ما يسميه "الحكامة متعددة المستويات"، حيث لا تعود السلطة محتكرة من قبل المركز، بل تمارس بشكل تقاسمي بين مستويات مختلفة، وهو ما يسمح بتوزيع أكثر توازنا للوظائف والموارد

[1]- Hans Kelsen: « General Theory of Law and State » Harvard University Press, First Edition, 1945, p 312.

[2] موريس دوفيرجيه: "النظم السياسية" ترجمة جورج سعد، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 217.

[3] جورج بيردو: " الدولة" ترجمة عادل العوا، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص 164.

داخل الدولة[1]. كما يبرز هذا البعد الوظيفي من خلال تعزيز مبدأ المساءلة، إذ تصبح السلطات المحلية أكثر خضوعا للرقابة الشعبية المباشرة، بما يعزز الشفافية ويرسخ الحكم الرشيد.

أما من الناحية السياسية، فإن تقاسم الصلاحيات يعد آلية جوهرية لإعادة توزيع السلطة بمعناها السياسي، إذ يسمح بإدماج الفاعلين الترابيين في عملية صنع القرار، ويحد من هيمنة النخب المركزية على المجال السياسي، ويسهم ذلك في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، سواء عبر المؤسسات المنتخبة محليا أو من خلال إشراك المكونات الاجتماعية والثقافية المختلفة في إدارة شؤونها. ويرى "أرند ليبهارت Arend Lijphart" أن تقاسم السلطة وتوزيعها عموديا بين مستويات الحكم يعد أحد الركائز الأساسية للنظم الديمقراطية التوافقية، لأنه يخفف من حدة الصراعات السياسية[2].

وفي السياق ذاته، يشكل تقاسم الاختصاصات أداة فعالة لإدارة التعددية داخل الدولة، لا سيما في المجتمعات التي تتسم بتنوع عرقي أو لغوي أو ثقافي. فتمكين الوحدات المحلية من ممارسة سلطات فعلية يعزز الشعور بالاعتراف والاندماج، ويحد من النزعات الانفصالية، من خلال توفير إطار مؤسسي للتعبير عن الخصوصيات ضمن وحدة الدولة، ويؤكد "ويل كيمليكا Will Kymlicka" أن الحكم الذاتي، بوصفه شكلا من أشكال تقاسم السلطة، يسمح بتحقيق التوازن بين مطالب الجماعات المتميزة وضرورات الاستقرار السياسي للدولة[3].

وعليه، فإن الأبعاد الوظيفية والسياسية لنقل الصلاحيات تتكامل لتجعل من الحكم الذاتي أداة مركزية لإعادة توزيع السلطة، ليس فقط على مستوى الاختصاصات، بل أيضا على المستوى السياسي والتمثيل والمشاركة. ويظهر ذلك أن نقل الصلاحيات لا يعد إجراء تقنيا محضا، بل خيارا استراتيجيا يعكس تصورا جديدا لممارسة السلطة داخل الدولة الحديثة، قائما على التعدد، والتوازن والشراكة في الحكم.

الفقرة الثانية: المشاركة السياسية وترسيخ الاستقرار

تمثل عملية توسيع المشاركة السياسية أحد أهم الأهداف المترتبة على تقاسم الصلاحيات في إطار الحكم الذاتي، إذ يسمح للمواطنين والفاعلين المحليين بالمساهمة الفعلية في عملية صنع القرار وإدارة شؤونهم العامة. ومن منظور تحليلي، يؤدي هذا التمكين إلى زيادة شرعية القرارات المتخذة محليا، إذ تصبح السياسات أكثر توافقا مع حاجات السكان وخصوصياتهم الثقافية والاجتماعية.

[1]- John Loughlin: « Subnational Government: The French Experience » First Edition, Palgrave Macmillan, 2007, p 71.

[2]- Arend Lijphart: «Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries» Second Edition, Yale University Press, 2012, p 185.

[3]- Will Kymlicka: «Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights» Oxford University Press, First Edition, 1995, p 181.

ويشير "أرند ليبهارت Arend Lijphart" إلى أن توزيع السلطة عموديا بين المركز والوحدات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي يعد آلية لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتقليل الاحتكار المركزي للسلطة[1]. كما يؤكد "ويل كيمليكا Will Kymlicka" أن إشراك الوحدات المتمتعة بالحكم المحلي في إدارة شؤونها يرسخ الاعتراف القانوني والحقوقي بالتنوع، وهو ما يعزز شعور الانتماء ويحد من الإحساس بالتهميش[2]. وبهذا المعنى، يصبح الحكم الذاتي أداة ليس فقط لإدارة الاختصاصات، بل أيضًا لتعميق الديمقراطية التوافقية على المستويين المحلي والوطني.

وإلى جانب تعزيز المشاركة، يسهم الحكم الذاتي في ترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي من خلال معالجة التوترات المحتملة بين المركز والوحدات المحلية، أو بين الجماعات المختلفة داخل الدولة. فتمكين الوحدات المحلية من اتخاذ قرارات فعلية ضمن اختصاصاتها يقلّل من النزاعات الناتجة عن الإقصاء أو التفرد بالسلطة، ويخلق إطارا مؤسسيا لإدارة التعددية.

إن الحكم الذاتي يعمل كآلية تهدئة سياسية في المجتمعات متعددة المكونات، لأنه يسمح لكل جماعة بالتعبير عن خصوصياتها ضمن وحدة الدولة، كما أن النظم التوافقية التي تعتمد توزيعا عموديا للسلطة تحقق استقرارا نسبيا على مستوى التراب الوطني، لأنها توفر حوافز للتعاون بين المركز والمستويات المحلية، حيث يصبح نظام الحكم الذاتي أداة فعالة لإعادة توزيع السلطة، من خلال موازنته بين تمكين الوحدات الترابية والحفاظ على وحدة الدولة واستقرارها.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية وبلورة تصور للحكم الذاتي

تحتل الأحزاب السياسية مكانة محورية في النسق السياسي المعاصر، باعتبارها فاعلا أساسيا في إنتاج الأفكار، وصياغة التصورات، وتأطير النقاش العمومي حول القضايا الكبرى للدولة. فإلى جانب دورها التمثيلي والانتخابي، تضطلع هذه التنظيمات بوظيفة أساسية في بلورة الخطاب السياسي المرتبط بالحكم الذاتي، من خلال تفسير أبعاده، وتوجيه الرأي العام، والدفاع عن اختيارات الدولة على المستويين الداخلي والخارجي. كما تمارس هذه الأحزاب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع، عبر نقل مطالب المواطنين وخصوصيات الجهات إلى مراكز القرار، بما يسهم في تحقيق التوازن بين متطلبات الوحدة الوطنية وتدبير التعددية المحلية.

المطلب الأول: الأحزاب السياسية وصياغة الخطاب السياسي

تضطلع الأحزاب السياسية بدور أساسي في صياغة الخطاب السياسي المرتبط بالحكم الذاتي، باعتبارها الفاعل القادر على تأطير النقاش العمومي وتوجيه تمثلات المواطنين حول هذا الخيار السياسي. ويتجلى هذا الدور، من جهة، في تشكيل الرأي العام والقيام بوظيفة الوساطة بين الدولة والمجتمع (الفقرة الأولى)، ومن جهة أخرى، في بلورة خطاب سياسي منسجم مع السياق الدولي وقادر على تعزيز الموقف الوطني والدفاع عنه أمام الفاعلين الدوليين (الفقرة الثانية).

[1]- Arend Lijphart : Op, Cité, p 188.

[2]- Will Kymlicka: Op, Cité, p 182.

الفقرة الأولى: تشكيل الرأي العام والقيام بالوساطة

تلعب الأحزاب السياسية دورا محوريا في تشكيل الرأي العام في النقاش حول الحكم الذاتي، حيث تعمل كقناة لتفسير السياسات والبرامج الحكومية وتبسيط المفاهيم السياسية للمواطنين. فهي لا تقتصر على ممارسة النشاط الانتخابي فقط، بل تمتد إلى تأطير المواطنين حول حقوقهم وواجباتهم في ظل الحكم الذاتي، وتعزيز فهمهم لدور الجهات المحلية في التنمية واتخاذ القرار.

كما تعد الأحزاب أداة أساسية لإدماج التعددية الثقافية والاجتماعية ضمن الدولة، من خلال ترجمة المبادئ النظرية للحكم الذاتي إلى برامج عملية قابلة للتطبيق. ففي سياق التجربة المغربية، ساهمت الأحزاب السياسية بعد مقترح الحكم الذاتي خلال 2007 في توعية المواطنين بأهمية هذه المبادرة بما يعكس خصوصيات المناطق المعنية بهذا النظام.

فكما يشير "جورج فيديلGeorges Vedel " إلى أن الأحزاب السياسية تعمل على تعزيز الوعي الشعبي حول العلاقة بين السلطات المحلية والمركز، وتمكين المواطنين من فهم كيفية استفادتهم من الحكم الذاتي دون المساس بالسيادة الوطنية[1].هذا الدور يشمل أيضا التشجيع على الانخراط في الحوار حول السياسات المحلية، والمساهمة في مراقبة الأداء الحكومي، وتقديم مقترحات تطويرية تعكس احتياجات السكان.

وعلى مستوى المغرب، فقد ساهمت الأحزاب السياسية في ترويج مبادرة الحكم الذاتي على المستوى الوطني والدولي، من خلال برامجها وحملاتها التوعوية الهادفة إلى بناء قاعدة مجتمعية داعمة لمشاريع التنمية الجهوية، وتعزيز المساهمة في عملية صنع القرار الترابي، مما سيزيد من شرعية المؤسسات الجهوية والمجالس المنتخبة. وبالتالي، يظهر أن هذه المساهمة تمثل وظيفة استراتيجية للأحزاب السياسية، إذ تضمن مشاركة المواطنين الفعالة، وتعزز الديمقراطية المحلية وتحقق الاستقرار السياسي على المستوى الترابي.

وبالإضافة إلى ما تقوم به الأحزاب السياسية على مستوى تشكيل الرأي العام، فإنها تلعب دورا محوريا كوسيط بين الطموح الوطني وخصوصيات الجهات المحلية، حيث تسعى إلى تحقيق توازن بين وحدة الدولة واحتياجات التنوع الاجتماعي والثقافي لكل جهة، هذا التوازن أمر حاسم لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومنع الانقسامات أو الاحتجاجات الناتجة عن الإحساس بالتهميش أو الإقصاء.

ويؤكد "ميشيل أوفيرليMichel Offerlé"[2] أن الأحزاب السياسية تقوم بترجمة المصالح المحلية إلى سياسات وطنية متوافقة مع القوانين الدستورية، مع مراعاة التعددية الثقافية والاجتماعية لكل جهة، حتى أنه في المغرب، مثلت الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة الوطنية حلقة وصل بين المبادرة الوطنية والجهات، خصوصا في الأقاليم الجنوبية، حيث ساهمت في دعم مبادرة الحكم الذاتي 2007 وضمان إدماج هذه الجهات ضمن الدولة الموحدة. فلقد تمكنت الأحزاب المغربية من تسهيل عملية التوفيق بين الأبعاد الوطنية للسياسات العامة وخصوصيات الجهات المحلية، مما سيساهم في تعزيز شرعية الحكم الذاتي والانسجام

[1]- Georges Vedel: Op, Cité, p 336.

[2]- Michel Offerlé : « La décentralisation en Europe » Presses Universitaires de France, 2004, p 84.

الاجتماعي، من خلال هذا الدور، تصبح الأحزاب جسرا يربط بين الهوية الوطنية والمطالب المحلية، مما يقلل من حدة التوترات ويعزز شعور المواطنين بالانتماء للمشروع الوطني.

علاوة على ذلك، تساعد هذه الأحزاب في صياغة سياسات مرنة تسمح بالابتكار المحلي، وتتكيف مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل جهة، مع ضمان الالتزام بالاستراتيجية الوطنية العامة. فيرى أحد الفقهاء[1] أن هذه الوساطة بين المركز والجهات تعزز الاستقرار السياسي وتضمن توازن توزيع السلطة بين المستوى الوطني والمحلي، مما يجعل الحكم الذاتي أداة ناجعة لإدارة التعددية داخل الدولة.

وبالتالي، يتضح أن الأحزاب السياسية المغربية تقوم بدور محوري في الوساطة بين الطموح الوطني والخصوصيات المحلية، من خلال:

- ❖ دمج مصالح الجهات ضمن السياسات الوطنية؛
- ❖ الحفاظ على وحدة الدولة؛
- ❖ تعزيز شرعية الحكم الذاتي على المستوى الشعبي؛
- ❖ توفير مساحة للابتكار المحلي ضمن الإطار الوطني؛
- ❖ تقليل التوترات السياسية والاجتماعية الناتجة عن اختلاف المصالح المحلية.

الفقرة الثانية: توافق الخطاب السياسي مع الفاعلين الدوليين

تلعب الأحزاب السياسية دورا استراتيجيا في صياغة خطاب سياسي حول الحكم الذاتي يتوافق مع الفاعلين الدوليين ويعزز موقف الدولة على الساحة الخارجية، حيث يتجاوز هذا الدور الحدود المحلية، إذ يشمل توضيح توجهات الدولة، والدفاع عن مشاريعها الوطنية، وشرح كيفية دمج التعددية المحلية ضمن إطار السيادة الوطنية.

إن الأحزاب السياسية تمثل قنوات لنقل الرؤية الوطنية إلى السياق الدولي، وتفسير التعددية الثقافية والاجتماعية المحلية بطريقة تدعم الشرعية الوطنية والدولية. ففي المغرب، يبرز هذا الدور بوضوح، حيث تساهم الأحزاب في ترويج المشروع الوطني للأقاليم الجنوبية، وشرح كيفية ممارسة الحكم الذاتي دون المساس بوحدة الدولة، بما يعزز الموقف المغربي في المفاوضات الإقليمية والدولية.

ويشير "جورج فيديلGeorges Vedel " إلى أن صياغة خطاب سياسي متوافق مع الفاعلين الدوليين يساعد على تعزيز مصداقية الدولة في الدفاع عن سيادتها، ويحول الحكم الذاتي من مجرد قضية داخلية إلى نموذج متوازن يحترم المعايير الدولية[2]. كونها تتمكن من تقديم تجربة المغرب كنموذج للحكم الذاتي الذي يوازن بين اللامركزية والوحدة الترابية، وهو ما يعزز صورة الدولة في المحافل الدولية.

[1]- Georges Vedel : Op, Cité, p 337.

[2]- Georges Vedel: Op, Cité, p 338.

لقد ساهمت الأحزاب في تنسيق خطابها السياسي مع المجتمع الدولي وباقي المنظمات الإقليمية والدولية، مما أتاح للمغرب كسب دعم سياسي واسع لمشروع الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية، وتوضيح مدى التزام الدولة بحقوق السكان المحليين ضمن إطار الدولة الموحدة، مما يؤكد أن هذا الدور يعكس قدرة الأحزاب على ربط السياسات المحلية بالسياسة الخارجية، وتعزيز الشرعية الداخلية والخارجية لمبادرات الحكم الذاتي. وبالتالي، يتضح أن صياغة خطاب سياسي متوافق مع الفاعلين الدوليين تمثل وظيفة استراتيجية للأحزاب السياسية المغربية، إذ يتضمن:

- تعزيز مصداقية المغرب الدولية للمشروع الوطني؛
- توضيح التوازن بين الاستقلالية المحلية ووحدة الدولة؛
- كسب دعم المجتمع الدولي لمبادرات الحكم الذاتي؛
- تقديم نموذج للحكم الذاتي يحترم المعايير الديمقراطية وحقوق المواطنين؛
- ربط السياسات المحلية بالاستراتيجية الوطنية والخارجية بشكل متكامل.

المطلب الثاني: الأحزاب كوسيط بين الدولة والمجتمع

تعتبر الوساطة بين الدولة والمجتمع من أبرز الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية داخل الأنظمة الديمقراطية، حيث تشكل حلقة وصل أساسية بين مطالب المواطنين ومتطلبات القرار العمومي. ويتجسد هذا الدور، من خلال نقل انتظارات المجتمع وخصوصياته إلى المؤسسات الرسمية، والمساهمة في إدماجها ضمن السياسات العمومية المرتبطة بالحكم الذاتي. غير أن وظيفة الوساطة هذه لا تمارس بشكل مطلق، إذ تظل محكومة بجملة من القيود القانونية والسياسية والاجتماعية التي تحد من فاعلية الأحزاب وتؤطر مجال تدخلها.

الفقرة الأولى: الأحزاب السياسية ونقل مطالب المواطنين

تعتبر عملية نقل مطالب المواطن واحدة من أبرز الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، إذ تشكل حلقة وصل بين المجتمع وصناع القرار على المستويات المركزية والجهوية، ومن خلالها، يتم تعريف السلطات بمشاكل المواطنين واحتياجاتهم، وتوجيه السياسات بما يحقق التنمية ويعزز العدالة الاجتماعية.

فالأحزاب السياسية إذن، تساهم في دمج مصالح فئات المجتمع ضمن السياسات الوطنية، وتعمل على تحويل مطالبها إلى برامج قابلة للتطبيق على مستوى المجالس المحلية والجهوية، حيث تعزز هذه العملية الديمقراطية التوافقية وتضمن مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، مما يقلل الاحتقان الاجتماعي ويزيد من الشرعية السياسية للمؤسسات.

ومن خلال مبادرة الحكم الذاتي، ستصبح الأحزاب كقنوات فعالة لكشف احتياجات المواطنين في الأقاليم الجنوبية، من بنية تحتية، وخدمات صحية، وتعليم، وبرامج تنموية، حيث سيساعد هذا الدور في ضمان أن نظام الحكم الذاتي يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية، ويعكس تطلعات السكان دون الإخلال بوحدة الدولة.

وبالتالي، يظهر أن الكشف عن احتياجات المواطنين يمثل وظيفة استراتيجية للأحزاب المغربية، إذ يحقق عدة أهداف متكاملة، منها:

- تمكين المواطنين من التعبير عن احتياجاتهم ومطالبهم؛
- تحويل المطالب المحلية إلى برامج وسياسات قابلة للتطبيق؛
- تعزيز المشاركة السياسية والشعور بالانتماء للمشروع الوطني؛
- تقليل الاحتقان الاجتماعي وزيادة شرعية المؤسسات الحكومية؛
- ضمان التوازن بين التطلعات المحلية وأهداف الدولة المركزية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر الأحزاب السياسية أداة لتعزيز الشرعية الديمقراطية والمشاركة الشعبية، إذ تعمل على تشجيع المواطنين على الانخراط الفعلي في المجالس المحلية والجهوية، وتمكينهم من متابعة الأداء الحكومي والمساهمة في صياغة السياسات المحلية، إذ يعكس هذا الدور رؤية الديمقراطية التشاركية، حيث يكون المواطن شريكا فاعلا في اتخاذ القرار وليس مجرد متلقي للسياسات.

فحسب " أرند ليبهارت Arend Lijphart"[1] ، تعد الأحزاب السياسية وسيطا بين المواطنين والدولة، وتساعد على توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، مما يزيد من شرعية المؤسسات ويحد من الاحتقان الاجتماعي، فعبر هذا الدور، تصبح المجالس المحلية والجهوية منصات حقيقية لتجربة الديمقراطية التمثيلية، وتتحقق أهداف الحكم الذاتي في إشراك المجتمع المدني في صنع القرار.

علاوة على ذلك، تعمل الأحزاب السياسية على توفير آليات مراقبة الأداء الحكومي، وتقديم اقتراحات تعكس احتياجات المواطنين، بما يعزز المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون المحلية، كون هذه الآليات تعد جزءا لا يتجزأ من وظيفة الأحزاب السياسية ضمن نظام الحكم الذاتي، لأنها تضمن دمج المواطنين في عملية صنع القرار وتعزز استقرار النظام السياسي عامة.

كما تلعب هذه الأحزاب السياسية دورا محوريا في الوساطة بين التنوع الثقافي والاجتماعي للمجتمع ومتطلبات الدولة الموحدة، إذ تساعد على دمج الاختلافات الثقافية، واللغوية والاجتماعية ضمن السياسات المحلية دون المساس بالوحدة الوطنية، إذ يعكس هذا الدور أهمية هذه التنظيمات في تحويل التعددية إلى مصدر قوة واستقرار سياسي، بدلا من أن تصبح عامل انقسام وصراع.

وانطلاقا من اقتراح المغرب للحكم الذاتي، فلا شك أن الأحزاب السياسية يلزمها القيام بدور تأطير السياسات المحلية للأقاليم الجنوبية بما يحترم الخصوصيات الثقافية واللغوية للسكان، كالهوية الصحراوية والعادات المحلية، مع ضمان توافق هذه السياسات مع الأهداف الوطنية، بما يساعد على الحد من كل احتقان اجتماعي، ويعزز شعور المواطنين بالانتماء، ويضمن مشاركة كافة الفئات في الحياة السياسية.

[1]- Arend Lijphart: Op, Cité, p 88.

الفقرة الثانية: حدود الدور الحزبي

يعد دور الأحزاب أحد الركائز الأساسية في الحياة السياسية، غير أنه لا يمارس في فراغ، بل تحكمه مجموعة من الحدود والإكراهات التي تقيد فاعليته وتؤثر في قدرته على تحقيق أهدافه. وتتجلى هذه الحدود في جملة من العوامل القانونية والدستورية التي تؤطر عمل الأحزاب، إلى جانب تأثير التعددية الإيديولوجية على إمكانيات التوافق السياسي. كما تلعب القيود الاجتماعية والثقافية دورا مهما في توجيه الأداء الحزبي وتحديد مجالات تأثيره، فضلا عن محدودية تأثير الأحزاب على مستوى السياسات الدولية. ومن ثم، تهدف هذه الفقرة إلى تسليط الضوء على أبرز هذه القيود وتحليل انعكاساتها على الدور الحزبي في المشهد السياسي.

فعلى الرغم من الدور الحيوي للأحزاب السياسية في بلورة تصور للحكم الذاتي، فإن قدرتها على التأثير ليست مطلقة، إذ تواجه قيودا قانونية ودستورية تحدد نطاق تدخلها وصلاحياتها، حيث تعكس هذه القيود ضرورة التوازن بين حرية الفعل الحزبي والسيادة الوطنية، وضمان احترام المبادئ الدستورية والحقوق الأساسية.

في المغرب، تشكل المبادرة الملكية للحكم الذاتي سنة 2007 إطارا واضحا لصياغة السياسات المحلية وتقديم المقترحات، مع التأكيد على أن كل مشروع يتعلق بالحكم الذاتي يجب أن يلتزم بالوحدة الترابية للدولة ومبادئها الدستورية. وضمن هذا الإطار، يضمن أن تكون الأحزاب السياسية فاعلا ضمن حدود قانونية واضحة، مما يمنع أي انحراف أو استغلال للتعددية المحلية لتحقيق أهداف إيديولوجية ضيقة.

وعلاوة على ذلك، يتطلب من الأحزاب التنسيق مع مؤسسات الدولة الأخرى، مثل المجالس الجهوية، الحكومة المركزية، والبرلمان، لأجرأة وتنفيذ السياسات التي تتعلق بالحكم الذاتي، وهذا يضمن أن المبادرات الحزبية لن تتعارض مع القوانين الوطنية أو الالتزامات الدولية للدولة، ويعكس أهمية وجود آليات مراقبة دستورية وقانونية لضمان استقرار النظام السياسي.

وبالتالي، يظهر أن القيود القانونية والدستورية تشكل عاملا محددا للدور الحزبي، إذ تساعد على:

- ضمان التوازن بين حرية الفعل الحزبي ووحدة الدولة؛
- حماية السيادة الوطنية والحقوق الدستورية للمواطنين؛
- توجيه المبادرات الحزبية ضمن إطار قانوني محدد؛
- تعزيز التنسيق بين الأحزاب والمؤسسات الرسمية؛
- منع الانحراف السياسي أو استغلال الحكم الذاتي لأهداف ضيقة.

كما قد تمثل التعددية الإيديولوجية داخل المشهد الحزبي أحد أبرز التحديات التي تحد من قدرة الأحزاب على صياغة تصور موحد للحكم الذاتي، إذ تختلف الأحزاب في الرؤى السياسية، والبرامج التنموية، والتصورات حول توزيع الصلاحيات بين المركز والجهات، مما قد يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى تصور قار يضمن تنفيذ سياسات فعالة ومستدامة.

ووفقا ل""أرند ليبهارت Arend Lijphart"، فإن تعدد الأحزاب وتباين إيديولوجياتها يعزز الديمقراطية التمثيلية، لكنه يفرض ضرورة بناء تحالفات وتوافقات سياسية لتجنب الشلل التشريعي أو النزاعات بين الفاعلين المحليين والمركز[1]. ومن هذا المنطلق، تصبح الأحزاب مضطرة باستمرار للمساهمة في تنسيق السياسات المتعلقة بالحكم الذاتي، بما يحافظ على وحدة الدولة واستقرارها السياسي.

وضمن التجربة المغربية، تعد مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب سنة 2007 فرصة تفرض على الأحزاب البحث عن نقاط التقاء وتوافق سياسي، لضمان نجاح تطبيق هذا النظام (الحكم الذاتي)، وتحقيق التنمية المحلية دون المساس بالسيادة الوطنية.

إن التعددية الإيديولوجية داخل الأحزاب تتطلب وجود آليات واضحة للتأطير المؤسسي، حتى يمكن توجيه السياسات المحلية ضمن إطار دستوري وقانوني متوازن، وهذا يوضح أن هذه التعددية ليست عائقا بحد ذاته، بل تتطلب إدارة سياسية واعية لتقوية الشرعية وتحقيق توافق بين مختلف الأطراف، وبالتالي، يظهر أنها (أي التعددية) تحد من القدرة الحزبية على التوافق السياسي بسهولة، لكنها أيضا تشكل فرصة لتعزيز الديمقراطية التوافقية، من خلال:

- ❖ تعزيز النقاش السياسي والحوار بين مختلف الفاعلين؛
- ❖ فرض بناء تحالفات وتوافقات لضمان استقرار السياسات المحلية؛
- ❖ توسيع نطاق المشاركة والتمثيل، بما يشمل مختلف المكونات الفكرية والاجتماعية؛
- ❖ ضمان أن تكون السياسات المتعلقة بالحكم الذاتي متوازنة ومرنة؛
- ❖ تقوية الشرعية السياسية من خلال دمج الأطراف المختلفة في عملية صنع القرار.

بالإضافة إلى القيود القانونية والتعددية الإيديولوجية، تواجه الأحزاب السياسية في المغرب قيودا اجتماعية وثقافية تحد من قدرتها على صياغة تصور موحد للحكم الذاتي، هذه القيود تتعلق بتنوع السكان المحليين، واختلاف العادات والتقاليد، والانتماءات القبلية والجهوية، ومستويات التعليم والوعي السياسي، مما يجعل صياغة سياسات متوازنة تتوافق مع جميع الفئات تحديا كبيرا.

يشير "ميشيل أوفرلي Michel Offerlé " إلى أن التعددية الاجتماعية والثقافية تتطلب من الأحزاب تطوير سياسات تواصلية فعالة، واستراتيجيات وسيطة لتجاوز الاحتكاك بين مختلف المكونات، وضمان إدماجها في القرارات المحلية دون المساس بوحدة الدولة[1]، وهذا يعني أن هذه الأحزاب لا يجب أن تكتفي فقط بصياغة برامج سياسية، بل أن تكون قادرة على تستوعب الخصوصيات المحلية وإدارتها بطريقة تستحضر التمايزات الترابية.

[1]- Arend Lijphart: Op, Cité, p 90.

[1]- Michel Offerlé : Op, Cité, p 90.

ففي المغرب، ستواجه الأحزاب تحديات على مستوى التمثيلية في الأقاليم الجنوبية، خصوصا فيما يتعلق بالهوية الثقافية الصحراوية، وحق السكان في المشاركة في التنمية المحلية، مع الحفاظ على التوازن مع السياسات الوطنية، حيث ستكون مضطرة لتطوير آلياتها التشاركية واستشاراتها المحلية لضمان توافق السياسات مع التنوع الاجتماعي، ومنع كل أشكال الاحتقان الاجتماعي والسياسي.

علاوة على ذلك، تؤثر الهوية الثقافية على قدرة الأحزاب على توحيد خطابها السياسي، إذ قد تتباين استراتيجيات الأحزاب في كيفية إدماج هذه الاختلافات ضمن سياسات الحكم الذاتي، كون النجاح في إدارة التعددية الاجتماعية والثقافية يعتمد على قدرة هذه التنظيمات الحزبية على العمل كوسيط بين الدولة والمجتمع، مع مراعاة مصالح جميع المكونات دون المساس بالشرعية الوطنية والدستورية.

وبالتالي، يظهر أن القيود الاجتماعية والثقافية تشكل تحديا استراتيجيا للأحزاب، إذ تتطلب منها:

- ❖ تطوير استراتيجيات وسيطة للتعامل مع التنوع المحلي؛
- ❖ ضمان إدماج مختلف الفئات في عملية صنع القرار؛
- ❖ منع الاحتقان الاجتماعي والسياسي من خلال سياسات توافقية؛
- ❖ الحفاظ على توازن بين الخصوصيات المحلية والأهداف الوطنية؛
- ❖ تعزيز دور الأحزاب كوسيط شرعي وفعال بين المجتمع والدولة.

بالإضافة إلى ما ذكرناه، تواجه الأحزاب السياسية تحديات أخرى، تتمثل في كون العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدولة تبقى من اختصاص السلطات المركزية، بما في ذلك الحكومة والبرلمان والمؤسسات الدستورية العليا، بينما يقتصر دور الأحزاب على صياغة خطاب سياسي داخلي أو توصيات يمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر على المواقف الدولية للدولة.

ونشير إلى أن الفاعلين المحليين والحزبيين يمكن أن يقدموا اقتراحات أو يعبروا عن مواقفهم، لكن القرار النهائي بشأن السياسات الدولية يتطلب التوافق على المستوى المركزي، لضمان احترام الالتزامات الدولية والسيادة الوطنية، إذ من هذا المنطلق، يظل تأثير الأحزاب على الساحة الدولية محدودا، ومقيدا بإطار الدولة وقراراتها الرسمية.

علاوة على ذلك، تفرض العديد من الاعتبارات الدولية على الأحزاب السياسية العمل ضمن حدود الدولة والسياسات الوطنية، مما يجعل دورها في التأثير على العلاقات الدولية محدودا. كما نشير إلى أن الحكم الذاتي يمكن أن يدعم مكانة الدولة على الساحة الدولية إذا تم تنفيذه بشكل متوازن، لكنه لا يمنح الأحزاب سلطة مباشرة على القرارات الخارجية.

وبناء على ذلك، يظهر أن التأثير على السياسات الدولية يمثل أحد الحدود الجوهرية للدور الحزبي في بلورة الحكم الذاتي، إذ:

- ❖ يبقى القرار النهائي في أيدي السلطات المركزية؛
- ❖ تحدد السياسة الخارجية إطارًا صارمًا لتدخل الأحزاب؛

- يسمح فقط بتقديم مقترحات أو توصيات غير ملزمة؛
- يؤكد على الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية؛
- يحافظ على وحدة الموقف الوطني والالتزام بالمعاهدات الدولية.

خاتمة

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن الحكم الذاتي يشكل خيارا سياسيا ومؤسساتيا متقدما لإدارة التعددية وتحقيق التوازن بين المركز والجهات داخل الدولة الموحدة، من خلال إعادة توزيع السلطة وتعزيز الديمقراطية المحلية. كما أبرز التحليل الدور المحوري الذي تضطلع به الأحزاب السياسية في بلورة تصورها النظري والعملي لهذا النظام، سواء عبر صياغة الخطاب السياسي، أو تأطير الرأي العام، أو القيام بوظيفة الوساطة بين الدولة والمجتمع. غير أن فاعلية هذا الدور تظل رهينة بجملة من القيود القانونية، والإيديولوجية، والاجتماعية، التي تحد من قدرة الأحزاب على توحيد الرؤى وتحقيق الانسجام المطلوب. ومن ثم، فإن نجاح تجربة الحكم الذاتي يقتضي تعزيز أدوار الأحزاب في إطار احترام الثوابت الدستورية، وتطوير آليات التنسيق والتوافق السياسي، بما يضمن تحقيق التنمية والاستقرار، ويكرس وحدة الدولة وشرعيتها الديمقراطية.